الأنباء
الاثنين 26 مارس 2012

السعودية حققت 245 مليار دولار

520 مليار دولار فائض الميزان التجاري لدول التعاون في 2011

الدوحة ـ كونا: أظهرت تقديرات تحليلية لمجموعة بنك قطر الوطني أمس أن الفائض للميزان التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجتمعة بلغ 520 مليار دولار خلال عام 2011.

وأوضح التحليل أن الميزان التجاري الذي يمثل الفرق بين قيمة الصادرات والواردات بلغ أعلى المستويات العالمية بدول مجلس التعاون الخليجي مدعوما بشكل رئيسي بارتفاع صادرات النفط والغاز.

وأضاف أن المعدل يساوي ضعف ثاني أكبر فائض في الميزان التجاري والذي حققته الصين كما يمثل ثلثي العجز في الميزان التجاري للولايات المتحدة.

ولفت الى أن المملكة العربية السعودية حققت تقريبا نصف فائض الميزان التجاري للمنطقة بـ 245 مليار دولار وجاءت بعدها الامارات العربية المتحدة بفائض بلغ 94 مليار دولار فيما حلت دولة قطر ثالثة بفائض بلغ 79 مليار دولار.

ويظهر التحليل أن اليابان كانت لعدة عقود الشريك التجاري الأول لمنطقة مجلس التعاون الخليجي، فيما توضح بيانات صندوق النقد الدولي أن اليابان استحوذت على 16٪ من صادرات المنطقة وعلى 6٪ من واردات المنطقة خلال عام 2010.

وأضاف أن كوريا الجنوبية تعتبر شريكا تجاريا مهما منذ فترة طويلة بنصيب 10٪ من الصادرات و4٪ من الواردات للمنطقة في نفس العام، مشيرا الى ان الدولتين تعتبران أكبر المساهمين في فائض الميزان التجاري للمنطقة نظرا لأن وارداتهما من المنطقة تتجاوز بكثير صادراتهما الى المنطقة.

وأوضح أن نصف الفائض في الميزان التجاري لمنطقة مجلس التعاون الخليجي جاء خلال عام 2010 نتيجة للتبادل التجاري مع هاتين الدولتين.

وذكر أن حركة التجارة بين المنطقة والدول الأسيوية الأخرى شهدت ارتفاعا مستمرا مؤخرا، لافتا الى أن التجارة مع الهند كانت لا تمثل سوى 2٪ فقط من تجارة منطقة مجلس التعاون الخليجي في عام 2001 لكنها ارتفعت بسرعة لتصل الى 11٪ في عام 2010 لتأتي في المركز الثاني بعد اليابان بشكل طفيف.

ولفت التحليل الى أن التبادل التجاري مع الصين ارتفع من 4٪ الى 10٪ من اجمالي تجارة المنطقة خلال الفترة بين عامي 2001 و2010، مشيرا الى انه نظرا لأن الهند والصين هما أكبر مصدرين لواردات المنطقة فإن ذلك يعادل جزئيا صادرات المنطقة من النفط والغاز اليهما.

ورأى التحليل أن هذا النمو في التبادل التجاري بين المنطقة والعملاقين الآسيويين لا يثير الدهشة بسبب الزيادة المتواصلة في طلبهما على النفط والغاز كما أن مخزونهما من النفط والغاز محدود ما جعل الهند والصين تعتمدان على امدادات النفط والغاز من منطقة مجلس التعاون الخليجي وفي الجانب المقابل طبقت الصين والهند استراتيجية للنمو تعتمد على الصادرات. وأضاف أن الدولتين قامتا بانتاج بضائع تحتاجها المنطقة بأسعار تنافسية بما في ذلك الأجهزة الكهربائية والمنسوجات ومواد البناء بينما تتقدم الهند عن الصين بقليل في حجم التبادل التجاري مع منطقة مجلس التعاون وربما يرجع ذلك الى قربها الجغرافي من المنطقة وإلى العدد الكبير من العمالة الوافدة من الهند الى المنطقة والذين يفضلون منتجات دولتهم الأصلية.

وذكر انه خلال الفترة بين عامي 2006 و2010 حققت الهند أسرع معدلات النمو من حيث كونها بلد المنشأ للواردات لمنطقة مجلس التعاون بنسبة 27٪ سنويا وفي نفس الوقت من حيث كونها وجهة الصادرات من المنطقة بنسبة 55٪.

ارتفاع اسعار النفط ساهم في ارتفاع الفوائض المالية لدول الخليج

«الوطني»: أداء جيد للدولار مقابل تقلب اليورو وتراجع الين والإسترليني

قال بنك الكويت الوطني في تقريره الأسبوعي حول تطورات أسواق النقد العالمية انه في حين بدأت المخاطر المنتظمة في التلاشي بسبب الأوضاع في اليونان خلال الفترة الحالية تستمر الإيرادات السيادية الأوروبية بالهبوط باستثناء الإيرادات الخاصة بالبرتغال والتي تستحق بعد أجل 10 سنوات وبنسبة تتجاوز الـ 12٪.

وأشار «الوطني» إلى أن المعطيات الاقتصادية الصادرة في الولايات المتحدة تسببت في تبدد ملحوظ في التوقعات حول حصول دورة جديدة من التيسير الكمي، مشيرا الى أن البنك الاحتياطي الفيدرالي ما يزال في انتظار المزيد من المعطيات الاقتصادية ليتمكن من تقديم تدابير جديدة تتعلق بالسياسات المتبعة في البلاد.

وما تزال أسواق السلع باستثناء النفط ترزح تحت عبء الضغوطات بسبب تدني التوقعات الاقتصادية العالمية إلا أن الاضطرابات الجيوسياسية المستمرة في منطقة الشرق الأوسط تضغط على أسعار النفط حيث تسببت في ارتفاعها إلى مستويات لم تشهدها منذ الفترة التي سبقت الأزمة العالمية.

وفي المقابل تمتع الدولار بموقع جيد خلال الأسبوع الجاري خاصة أن المؤشرات الأخيرة لمديري المشتريات في أوروبا قد تسببت بموجة من التساؤلات حول فعالية عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل التي طرحها البنك المركزي الأوروبي وبالرغم من أن مخاطر قلة توافر السيولة النقدية قد زالت للفترة الحالية بعد أن قام البنك المركزي الأوروبي بضخ كمية كبيرة منها في السوق فإن المعطيات الاقتصادية الأوروبية الأخيرة لم تتمكن من إقناع المستثمرين بأن أوروبا ستكون قادرة خلال الوقت الحالي على تحقيق أي نمو اقتصادي يذكر.

أما اليورو فقد استمر في تداولاته المتقلبة خلال الأسبوع وذلك بالترافق مع الجدل القائم في السوق حول قوة التعافي الاقتصادي الأميركي وما إذا كان قادرا على التأثير إيجابا على باقي الاقتصاديات في العالم وفي المقابل في حال كانت المعطيات الاقتصادية الأميركية الجيدة مبالغا فيها فإن ذلك سيؤثر سلبا على الدولار خاصة أن الأمل في حصول تيسير كمي آخر ما يزال قائما وبالتالي فبعد أن ارتفع اليورو ليصل إلى 1,3285 دولار تراجع أخيرا ليقفل الأسبوع عند 2701,3 دولار.

وفيما يتعلق بالين الياباني فقد تراجع إلى 84,10 مقابل الدولار ثم عاود الارتفاع من جديد ليقفل الأسبوع عند 84,00 ينا/ دولارا.

اما الجنيه الاسترليني فقد شهد المزيد من التراجع يوم الأربعاء الماضي بعد صدور محضر اجتماع لجنة السياسة النقدية إلا أنه تمكن من أن يقفل الأسبوع على نحو ايجابي له خاصة أن الموازنة لم تلحق أي أضرار بالسوق، كما أن السياسة النقدية المحايدة قد حصلت على الموافقة من قبل وكالات التصنيف العالمية والتي شكلت بدورها دعما للجنيه باعتباره من العملات الآمنة في السوق.

ارتفاع تكاليف الإقراض في إسبانيا متجاوزة 5,5٪ لأول مرة منذ يناير وسط قلق المستثمرين من تصعيد أزمة منطقة اليورو

الولايات المتحدة الأميركية

يستمر عدد مطالبات تعويضات البطالة في تحقيق نتائج تجاوزت التوقعات بالرغم من أنه ما يزال غير قوي كفاية لدحض التوقعات السلبية وحالات عدم اليقين المتعلقة بالأحوال الاقتصادية العالمية.

ومن ناحية أخرى ما تزال أسواق الأسهم قادرة على الاستمرار في تحقيق المكاسب منذ بداية العام الحالي وحيث ان تقلب الأسعار فيها لم يتجاوز نسبة 2٪ عن أعلى مستوى لها قد وصلت إليه مؤخرا.

وتراجع عدد المطالبات الأولية لتعويضات البطالة إلى أدنى مستوى له منذ أربع سنوات وذلك خلال الأسبوع الجاري وبذلك فقد عزز الآمال بأن الارتفاع الأخير في نسبة العمالة سيكون مستمرا فقد تراجع عدد مطالبات المرة الأولى لتعويضات البطالة بـ5,000 مطالبة ليصل العدد الاجمالي إلى 348,000 مطالبة وهو الأدنى منذ فبراير عام 2008 مع العلم ان التوقعات الاقتصادية قضت في أن يرتفع هذا العدد إلى 354,000 مطالبة.

بالإضافة إلى ذلك فإن المقياس للنشاط الاقتصادي المستقبلي في الولايات المتحدة قد ارتفع خلال شهر فبراير للشهر الخامس على التوالي بنسبة 0,7٪ وذلك بعد أن ارتفع بنسبة 0,2٪ خلال شهر يناير، هذا وقد تم تصميم هذه المؤشرات لغاية وضع التوقعات بخصوص الظروف الاقتصادية للشهور الـ 3 – 6 المقبلة.

في غضون ذلك تراجع عدد مبيعات المساكن المملوكة سابقا في الولايات المتحدة الأميركية بنسبة 0,9٪ شهريا وذلك عن شهر يناير 2012 إلا أن عدد المبيعات قد بلغ 4,59 ملايين سنويا خلال شهر فبراير من عام 2012 أما وتيرة حركات المبيع فقد فاقت المبيعات المتحققة خلال شهر فبراير من عام 2011 بنسبة 8,8٪ وأتى التراجع في مبيعات المساكن المملوكة سابقا تبعا لمستويات شهر يناير والتي رفعت من المعدلات الأخيرة للربع الأول من عام 2012 لتصل النسبة السنوية إلى 24,2٪ والتي تتجاوز الـ 4,37 ملايين مسكن والمسجلة للربع الرابع من عام 2011.

تجدر الإشارة إلى ان التحسن الحاصل في مبيعات المساكن سيحتاج إلى اقتناع محافظ البنك الفيدرالي برنانكي بأن التعافي الاقتصادي سيتسمر في الولايات المتحدة.

أوروبا والمملكة المتحدة

بعد أقل من أسبوعين من قيام المشرعين بإنقاذ اليونان من التخلف عن سداد ديونها صرح المسؤول الرسمي في وزارة المالية الألمانية لودجر شكوخنت أثناء إحدى المقابلات خلال الأسبوع الجاري بصعوبة إنقاذ ايطاليا واسبانيا وحيث انه يجب التركيز على جودة معايير التصدي التي تتبعها أوروبا لمواجهة الأزمة فيجب في المقابل العمل على أن تكون هذه المعايير موثوقا بها عوضا عن التركيز على حجمها.

وصرح محافظ البنك المركزي الأوروبي ماريو دراغي خلال مقابلة أجراها مع صحيفة «بيلد» الألمانية بأنه يعارض أي اقتراحات بانسحاب اليونان من الاتحاد الأوروبي باعتبار أن هذه الخطوة لن تشكل الحل لمشاكل اليونان بل أنها ستؤدي إلى ارتفاع مستويات التضخم والاضطرابات في البلاد كما شدد على معارضته لفكرة إنشاء برنامج جديد للسندات الأوروبية بالإضافة إلى معارضته لفكرة إجراء تعديلات على اتفاقية الاتحاد الأوروبي بحيث ان الدول الأوروبية الأقوى نقديا ستعمل على دعم نظيراتها الضعيفة.

في هذه الأثناء ارتفعت تكاليف الإقراض في اسبانيا بحيث تجاوزت نسبة 5,5٪ وذلك للمرة الأولى منذ شهر يناير ووسط قلق المستثمرين من المزيد من التصعيد في الأزمة الأوروبية خاصة مع بوادر حصول تراجع في النمو الاقتصادي في المنطقة وحتى في ألمانيا فبعد أن تمكن الاتحاد الأوروبي من الحؤول دون تخلف اليونان عن سداد ديونها بالإضافة إلى برنامج القروض الزهيدة الذي قدمه للمؤسسات المالية في المنطقة تسيطر على المستثمرين حالة من التوتر باعتبار أن تأثيرات عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل الثانية في طريقها إلى الزوال، كما بدأت الأسواق بالتساؤل حول الحاجة إلى عملية إعادة تمويل ثالثة في حال استمرت مؤشرات النمو الاقتصادي الأوروبي في التراجع وفي حال عدم تقليص العجز في ميزانها التجاري.

وتراجعت مؤشرات PMI في ألمانيا والمنطقة الأوروبية بأكملها خلال الأسبوع الجاري بشكل غير متوقع وهو الأمر الذي بدأ يثير الشكوك حول الاستقرار الاقتصادي الأخير فالتراجع الحاصل في مؤشرات PMI في فرنسا وألمانيا يوم الخميس يشير إلى ارتفاع الانكماش الاقتصادي في نشاط القطاع الخاص على طول المنطقة الأوروبية وهو الأمر الذي يثير المخاوف في أن المنطقة الأوروبية تغوص إلى الركود الاقتصادي وستستمر فيه خلال الفترة الحالية.

نصف الإيرلنديين سيصوتون لمصلحة الاتفاقية المالية الأوروبية

دبلن ـ أ.ف.ب: كشف استطلاع للرأي نشرت نتائجه امس ان حوالي نصف الايرلنديين سيؤيدون الاتفاقية حول الميزانية التي توصلت اليها 25 من دول الاتحاد الاوروبي ويفترض ان تجنب اوروبا ازمة دين جديدة، في استفتاء يفترض ان ينظم في هذا الشأن.

وقالت صحيفة «صنداي بزنس بوست» نقلا عن معهد «ريد سي» لاستطلاعات الرأي ان 49٪ من الايرلنديين سيصوتون مع الاتفاقية مقابل 33٪ سيرفضونها و18٪ مازالوا مترددين.

تراجع شعبية رئيس الوزراء الإيطالي

روما ـ د.ب.أ: كشف استطلاع للرأي نشرت نتائجه امس عن تراجع شعبية رئيس الوزراء الإيطالي ماريو مونتي، متأثرة بتعديلات مقترحة على قانون العمل بما يسهل على الشركات تسريح العمالة.

وأجرى معهد «آي.إس.بي. أو» الاستطلاع نهاية الأسبوع الماضي بالتزامن مع استكمال الحكومة صياغة التشريع المقترح. وسجلت شعبية مونتي وحكومته التكنوقراط 44٪ في مقابل 62٪ في استطلاع مشابه أجري في السادس من مارس الجاري. ويبلغ هامش الخطأ في الاستطلاع 3,5٪.

وكتب ريناتو مانهايمر من المعهد لصحيفة «كوريير ديلا سيرا» التي نشرت الاستطلاع أن النتائج السلبية «رد فعل متسرع، وربما وقتي فقط، ولكنها قد تمثل بداية تراجع الحكومة». وأعلن مونتي أمس أن الأمر أصبح بيد البرلمان للموافقة على التعديلات.

الوليد بن طلال يستحوذ على فندق في أميركا بقيمة 88 مليون دولار

الرياض ـ د.ب.أ: أعلنت شركة المملكة القابضة، التي يرأس مجلس إدارتها الأمير الوليد بن طلال اول من امس أن فيرمونت للفنادق والمنتجعات استحوذت على فيرمونت سونوما ميشين ان آند سبا في ولاية كاليفورنيا وذلك بقيمة 88 مليون دولار. وقالت شركة المملكة القابضة، في بيان لها أمس الأول السبت ان شركة المملكة القابضة تمتلك حصة بنسبة 35٪ في فيرمونت للفنادق والمنتجعات. وتدير شركة فيرمونت الفندق والمنتجع التاريخي الذي يتكون من 228 غرفة منذ عام 2002، ومن اهم ما يميز هذا المعلم التاريخي المياه المعدنية الساخنة الطبيعية والذي يضم النادي الصحي ويلو ستريم بالإضافة إلى نادي الجولف سونوما والمطعم العالمي المشهور.

ويعتبر المنتجع الفريد من نوعه حيث انه يتميز بوجود مصدر طبيعي من المياه المعدنية الحرارية.

وقال الأمير الوليد ان «هذا الاستحواذ الاستراتيجي يتوافق مع الخطط الاستثمارية المحكمة لشركة المملكة وسنستمر في تنمية وتطوير محفظة الشركة في القطاع الفندقي».

جايتنر: مرشح أميركا للبنك الدولي سيحظى بتأييد واسع

واشنطن ـ رويترز: قال وزير الخزانة الأميركي تيموثي جايتنر في مقابلة ان مرشح الولايات المتحدة لرئاسة البنك الدولي جيم يونج كيم سيحظى بتأييد دولي واسع على الرغم من التحدي غير المسبوق لمرشحين من اقتصاديات ناشئة. وهذه أول مرة يتعرض فيها منصب رئيس البنك الدولي ـ الذي تحتفظ به واشنطن منذ تأسيسه ـ لمنافسة من اقتصاديات ناشئة. فقد رشح للمنصب اقتصاديان وديبلوماسيان يحظيان باحترام هما وزيرة المالية النيجيرية نجوزي أوكونجو أيويلا ووزير المالية الكولومبي السابق خوسيه انطونيو اوكامبو. وكيم ـ وهو أميركي من أصل كوري ـ خبير في شؤون الصحة العامة ومعروف جيدا في أوساط خبراء التنمية بسبب جهوده في مكافحة فيروس اتش.آي.في المسبب لمرض نقص المناعة المكتسب (الايدز) وتوفير الرعاية الصحية للفقراء. ورشح الرئيس الأميركي باراك أوباما الجمعة كيم لرئاسة البنك الدولي. وقال جايتنر لرويترز في مقابلة امس الاول «الرئيس كان يبحث عن مرشح يمكنه ان يحظى بتأييد واسع في العالم. هذا أمر في غاية الأهمية لأننا لسنا وحدنا أصحاب هذا القرار».

وأضاف «المهارات المتعددة للدكتور كيم ستكون مفيدة للبنك في هذا التوقيت وأتصور ان العالم سيستفيد جدا معه». وتسعى دول ذات اقتصاديات ناشئة مثل الصين والهند وجنوب افريقيا والبرازيل وروسيا الى استغلال قوتها الاقتصادية المتنامية للتدخل في عملية اختيار رئيسي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ويتولى أميركي رئاسة البنك الدولي بينما يتولى اوروبي رئاسة صندوق النقد منذ تأسيسهما بعد الحرب العالمية الثانية.

وقال جايتنر ان ظهور مرشحين من دول أخرى لا يعد مفاجأة بعد اتفاق زعماء دول مجموعة العشرين في عام 2009 على اجراء عملية اختيار رئيسي المؤسستين الماليتين الكبيرتين بشكل مفتوح وشفاف.

العقوبات ضد إيران تلقي بظلالها على نمو الاقتصاد العالمي

باريس ـ أ.ف.ب: لم تنجح العقوبات المشددة التي يفرضها الغرب على ايران في ثني طهران عن المضي قدما في برنامجها النووي، بل انها أدت الى ارتفاع كبير في اسعار النفط وهو ما يمكن ان يؤدي الى حالة من الركود الاقتصادي العالمي، حسب محللين.

وبلغت اسعار النفط مستويات عالمية في وقت سابق من هذا الشهر، ويعتقد المحللون الآن ان ذلك جر منطقة اليورو الى حالة من الركود الاقتصادي. وزادت العقوبات الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضد ايران من التوترات، كما رفعت اسعار النفط وسط قلق الاوساط الاقتصادية من اندلاع العداوات بما في ذلك اي هجوم يمكن ان تشنه اسرائيل ضد المنشآت النووية الايرانية.

واقر الرئيس الاميركي باراك اوباما الجمعة ان التوترات بشأن ايران «أضافت 20 الى 30 دولارا الى اسعار النفط» اي ما نسبته 20٪ منذ ديسمبر.

وحذرت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد في وقت سابق من ان اي توقف لامدادات النفط من ايران يمكن ان يزيد اسعار النفط بنسبة اضافية تتراوح بين 20 و30٪ مما يمكن ان يتسبب في صدمة اقتصادية.

وقالت لاغارد ان «اي ارتفاع مفاجئ وقاس لأسعار النفط» عن المستوى الحالي الذي يبلغ فيه سعر نفط برنت الحالي نحو 125 دولارا للبرميل «سيكون له عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي «الى حين تتمكن الدول المصدر للنفط من سد النقص».

وهددت ايران بالرد على العقوبات بما في ذلك العرقلة المحتملة لشحن النفط عبر مضيق هرمز، الذي تمر منه نسبة كبيرة من شحنات النفط العالمية.

وحذرت شركة ارنست اند يونغ في توقعاتها بالنسبة لمنطقة اليورو من ان ارتفاع اسعار النفط الى معدل ثابت هو 150 دولارا سيتسبب في ركود بنسبة 1٪ في دول الاتحاد الأوروبي هذا العام، وهو ضعف نسبة الانكماش المتوقعة حاليا التي لا تتعدى 0,5٪.

وقالت ماري ديرون المستشارة الاقتصادية البارزة في ايرنست اند يونغ ان «اي صدمة نفطية جديدة ستضر بشدة بالاقتصاد الهش».

وأضافت انه «مع انكماش ميزانيات تلك الدول بسبب اجراءات التقشف وارتفاع نسبة البطالة، فان العديد من العائلات «ستضطر على الارجح الى خفض مشترياتها».

وأشارت الى ان ذلك سيشكل ضربة للشركات والاعمال التي ستضطر كذلك الى التأقلم مع ارتفاع اسعار النفط، ويرجح أن تخفض انتاجها وكذلك تقلص الوظائف، مما سيزيد عدد العاطلين عن العمل بنحو نصف مليون شخص بحسب تلك الاحصاءات.

وحذر اتحاد «اياتا» للطيران من ان اسعار النفط الحالية ستضر بقطاع الطيران، وان ارتفاع سعر البرميل الى 150 دولارا يمكن ان يؤدي الى افلاس بعض الشركات.

وارتفعت اسعار نفط برنت الخام في يناير عندما اعلن الاتحاد الأوروبي انه سيحظر واردات النفط الايراني، ويبدو ان هذا الارتفاع قد اعاد منطقة اليورو الى الركود.

وسجل نشاط القطاع الخاص في منطقة اليورو انخفاضا اسوأ من المتوقع في مارس، ما يشير الى ان المنطقة التي تضم 17 بلدا قد عادت الى الركود، بحسب مؤشر مديري الشراء لشركة «ماركيت» للابحاث. وسجل هذا المؤشر انخفاضا الى 48,7 نقاط في مارس مقارنة مع 49,3 نقطة في فبراير.

وأي انخفاض اقل من 50 نقطة هو مؤشر على الانكماش.

وقالت كريستيان شولتز الاقتصادية البارزة في بنك بيرينبرغ ان «اسعار النفط وضعف بيئة التجارة هي المحركات الرئيسية وراء ذلك الانخفاض». وانخفض نشاط التصنيع في الصين كذلك الى ادنى معدل له منذ اربعة أشهر ليصل الى 48,1 نقطة في مارس طبقا لمؤشر مديري الشراء الأولي في بنك اتش اس بي سي، مما يزيد من المخاوف بشأن تباطؤ النمو في ثاني اكبر اقتصاد في العالم.

وبلغ سعر نفط برنت 128,40 دولارا في الأول من مارس، وهو اعلى مستوى يصله منذ بلوغه الذروة في يوليو 2008.

ولكن مع انخفاض سعر اليورو مقابل الدولار، فقد وصل سعر البرميل 94,65 يورو.

وجاء في آخر تقرير لوكالة الطاقة الدولية انه «نظرا لمشكلة الديون الكبيرة الحالية التي تواجه عددا من الاقتصادات المتعثرة في منطقة اليورو، فان الارتفاع الكبير الذي طرأ على اسعار النفط مؤخرا يضيف الى التضخم والعجز في ميزان المدفوعات بسبب واردات النفط المسعر بالدولار».

واضاف ان «الارتفاع المستمر المحتمل للاسعار يهدد بتقويض وتيرة الانتعاش الاقتصادي العالمي» مشيرا في الوقت ذاته الى ان الاسعار ارتفعت بنسبة 20٪ منذ ديسمبر.

وقدرت وكالة الطاقة الدولية ان الصادرات من ايران يمكن ان تنخفض بمقدار 800 الف الى مليون برميل يوميا في النصف الثاني من العام بعد البدء في تنفيذ العقوبات الاشد التي فرضها الغرب.

وصرح وزير الطاقة الفرنسي اريك بسون الأسبوع الماضي ان فرنسا وغيرها من الدول الصناعية تفكر في استخدام بعض احتياطيها النفطي للابقاء على الاسعار.

والاسبوع الماضي ناقش اوباما هذا الاحتمال مع رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون خلال زيارته واشنطن، بحسب ما اكد البيت الابيض.

وكانت الدول الصناعية لجأت الى احتياطياتها النفطية العام الماضي للتخفيف من ارتفاع الاسعار بعد توقف صادرات النفط الليبية بسبب الثورة التي اطاحت بالزعيم الليبي الراحل معمر القذافي.

الا ان مديرة وكالة الطاقة الدورية ماريا فان هوفن صرحت لاخبار داو جونز الاسبوع الماضي بأنه لم تجر اي مناقشات حول عملية افراج منسقة لاحتياطيات النفط في الدول الصناعية.

وأضافت انه لا يوجد حاليا اي توقف في الامدادات تبرر ذلك.

وصرحت واشنطن وبروكسل بأن العقوبات بدأت تؤثر على الاقتصاد الايراني، ووافقت طهران الشهر الماضي على استئناف المحادثات مع مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن اضافة الى ألمانيا.

الا انه لم يتم تحديد تاريخ او مكان تلك المفاوضات.